المقتطف

الجزء العاشر من السنة السادسة * آذار ١٨٨٢

الضمير والآداب

محاورة لذوي الالباب

حدّث الباحث ابن العصر قال: اصبحت يوماً فاذا غيمٌ مكفهرٌ وهواءٌ مزمهرٌ والسماء تنشر اثواب حزنها والسحائب تذرف دموع مزنها وقُرَح يرمي البوارق في المعامع والجوُّ يدكُّ الارض بالرعازع فاضرمتُ للتّرناري ووطأتُ وِثاري ودِثاري حتى أمِنتُ غائلة القرّ ولكني خشيتُ ملل النفس ففتحت كنوز اهل الذكاء والفهم وغصتُ في ملاهي المعرفة والعلم الى ان انفضت تلك الديمة المدرار وذرّ قرن الغزالة في بهاء الجلّنار وتغنّت البلابل في اغصان الاشجار وطنطنت الذباب على باسم الازهار فخرجت في صحبٍ ارقّ طبعاً من النسيم واذكى فؤاداً من النار في الهشيم وجعلنا نمتّع النواظر بجمال الرياض والحدائق ونجيل الخواطر في مضمار العلوم والحقائق وما زلنا نسيل اذيال الحديث على السمين من الآراء والغثيث حتى افضى بنا الخطاب والجواب الى قضيّة الضمير والآداب فما لبثنا حتى كثرت المذاهب واختلفت المشارب وتهافتنا الى النفض والجواب قبل التروّي والاستيعاب. ولمّا علا منّا اللغط في الصواب والغلط انتدب لنا بعض الاصحاب وقال اراكم يا معشر الاحباب قد اختلفتم كثيراً واستفدتم يسيراً فاذنوا لي ان أُفيض عليكم بما عنّ لي في هذا الباب فان وجدتم في كلامي مَتنعاً فصلنا الخطاب والّا اعترضتم بما شئتم والله يفتح بالجواب. فقلنا ان رايك اثقب من السهام فالبك مقاليد الكلام فقال:

ان معظم الاختلاف كثيراً ما يكون مرجعهُ في هذه المباحث الى اخطاء السامع المراد من قول المخاطِب له. ولذلك ندفع هذا المحذور بتعريف الضمير والمقصود من الآداب. فالضمير عندي قوّة من قوى النفس بها يدرك كلٌّ منّا ان هذا الفعل مثلاً حسن مستقيم او انهُ قبيح زائغ وان فعلهُ واجب او ممتنع وانهُ مستحقٌّ للمدح او للذم. وعلى اثر ذلك نستحسنهُ او نستهجنهُ ونسرُّ اذا اطعناهُ ونندم اذا خالفناهُ.

ولايضاح تعريفي هذا اضرب لكم مثلاً : اذا رأينا الآن رجلاً قويًا يضرب رجلاً ضعيفًا ويريد ان يسلبه ماله فكلنا ولا شك نحكم بقباحة فعل القوي او عدم استقامته ونتجاوز من ذلك الحكم الى الحكم البديهي بوجوب امتناعه عنه ونقضي على ما فعله بانه مستوجبٌ للمذمّة والملام فنذمّهُ شاعرين في نفوسنا شعور كراهيةٍ واستقباح لما فعل . فيكون فعل الضمير فينا ادراكًا وشعورًا اما الادراك فنميّز بهِ الفعل القبيح من الفعل المليح ونميّز ايضًا ان الاوّل ممتنع مذموم والثاني واجب ممدوح واما الشعور فهو انفعال الاستقباح او الاستحسان لدى حصول الادراك كما تنفعل النفس باللذة عند مشاهدتها الصورة الجميلة مثلاً وبالالم عند مشاهدتها الصورة القبيحة

فهذا تعريفي للضمير على انهُ يحتاج بعدُ الى زيادة ايضاح . فاوّل شيءٍ أريد ذكرهُ للايضاح هو ان فعل الضمير محصور في افعال العقلاء الاحرار المختارين فلا يحكم بالحسن والقبح ولا بالوجوب والامتناع الاّ على افعال البشر كما تعلمون لاننا لا نقول ان فعل هذا الفرس مثلاً فعل غير مستقيم كان يجب عليهِ تركهُ ولا نمدح ولا نذمّ الاّ افعال العقلاء الاحرار الارادة . ولذلك نصف هذه الافعال بالافعال الادبية تمييزًا لها عن بقية الافعال . فيكون المقصود من الآداب في بحثنا هذا كل فعلٍ يُنظَر فيهِ الى كونهِ حسنًا مستقيمًا ممدوحًا واجبًا فعلهُ او الى كونهِ قبيحًا زائغًا مذمومًا واجبًا تركهُ

وثاني شيءٍ اريد ذكرهُ هو ان الضمير غير معصوم عن الغلط بل قد يغلط في حكمهِ فيعدّ الفعل القبيح المذموم الواجب تركهُ فعلاً مليحًا ممدوحًا واجبًا فعلهُ وبالعكس . وذلك لان حكمهُ قد يخطئ لاسباب كالتربية والتعليم وما شاكل فتجري بقية افعالهِ تابعةً لحكمهِ . الاّ انهُ ولو كان غير معصوم فالعمل بموجبهِ واجب

وثالث شيءٍ اريد توجيه الاذهان اليهِ هو ان ضمائر كل البشر تحكم بان بعض الافعال حسنة واجبة ممدوحة وبعضها قبيحة مذمومة ممنوعة كأن الباري تعالى قد وضع في هذه الضمائر صورة الحسن والقبح في الافعال . فحتى بلغ العقل درجة من النموّ وتنبّه الضمير فيهِ وصار ينظر الى افعال البشر يدرك بالبداهة الحسن والقبح فيها بقياسهِ اياها على الصورة التي تظهر حينئذٍ فيهِ كما انهُ يكون في العقل صورة المثلث والمربع والدائرة وكون الكل اكبر من الجزء وغير ذلك من الاوليات فمتى رأى هذه الامور او سمعها في الخارج عرفها لاوّل وهلةٍ بالبداهة لا بالنظر والكسب[1] . وخلاصة القصد من هذا الامر الاخير هو ان حسن الافعال وقبحها صفتان موجودتان قائمتان في الافعال نفسها يراها كل انسان بالضمير فيدرك وجودها ويحكم بهما على الافعال . وليس حسن الافعال وقبحها شيئًا نسبيًا يوجد عند وجود الضمير ويزول عند زوالهِ . فهذا الذي ارتئيهِ فما قولكم فيهِ

المعترض * فقال لهُ بعضهم لولا علمي اخلاصك وعدم تظاهرك بما ليس فيك لقلت ان صاحبنا

(١) هذا مذهب البديهيين

يريد ان يخدعنا او ان يضحك بنا . وما ادري ما تعني بالضمير ومن اين جئت به فانهُ لو كان الضمير موجودًا كوجود العين او الاذن او غيرها من قوى العقل لرأيت البشر متفقين في احكامهِ كاتفاقهم في المنظورات والمسموعات. ولكنك تجدهم مختلفين فيهِ كل الاختلاف فبعضهم يحلّل السرقة وبعضهم يحرّمها ومنهم مَنْ يحلّل قتل الوالدين او الاولاد ومنهم من يحرّمهُ وبعضهم يحلّل تكثير الزوجات وآخرون يحرّمونهُ وقس على ذلك . فلو كان الضمير موجودًا كما تدّعي لم يكن هذا الاختلاف موجودًا

البديهي. انك لقد اخطأت المحزّ ولست تدري انك تثبت باعتراضك هذا عين ما تنكرهُ. لانهُ اذا كان بعض الناس يحكمون بحسن الافعال التي يحكم غيرهم بقبحها كما تقرُّ فكلهم يحكمون بان الحسن والقبح الادبيين قائمان في الافعال وحكمهم هذا انما يكون بقوة الضمير فالضمير باقرارك موجود

المعترض . وهل كل قوة نحكم بها على الافعال هي الضمير. فلو صحّ ذلك لوجب ان تبكتهم ضمائرهم على ما يفعلون وليس الامر كذلك لان بين المتوحشين قبائل تتعدّى اوضح الشرائع الادبية فتزني او تقتل او تسرق ولا تبكتها ضمائرها ولا تسوءها افعالها

البديهي . ولكنك تقرُّ انهم لا يتعدّون كل الشرائع على حدٍّ سواء بدون ان تبكتهم ضمائرهم بل ان ضمائرهم تبكتهم على ارتكاب بعض المنكرات ولو كانت لا تبكتهم على غيرها . فكفى بذلك دليلاً على ان ضمائرهم موجودة ولكن قاصرة كما ان جهلهم للمعارف وخشونة احوالهم يدلاّن على قصور عقولهم وسماجة اذواقهم لا على كونها معدومة

معترض ثانٍ * لقد اصبت ايها البديهي فان ما اعترض بهِ رفيقي عليك لا يستلزم عدم وجود الضمير ولا يبطل دعواك بوجودهِ ولكنهُ يبطل بعض ما تدّعي على ما ارى كما سأبيّنهُ لك. فقد قلت ان الحسن الادبي والقبح الادبي صفتان وجوديتان قائمتان في نفس الافعال لا اضافيتان وان العقول مفطورة على معرفة هاتين الصفتين عند نظرها في الافعال وعلّلت ذلك بان صورتيهما منطبعتان في النفس فعند عروض الافعال لنظر النفس تدرك وجودهما فيها لاوّل وهلة ادراكًا بديهيًا . فيلزم من قولك هذا امران — احدهما ان الحسن والقبح صفتان ذاتيتان في الافعال لا اضافيتان وان العقل مفطور على معرفتهما عند رؤيتهِ الافعال . والآخر انهُ لما كان العقل مفطورًا على معرفتهما فكل العقول السليمة تدركهما على حدٍّ سواء كما تدرك ان الكل اكبر من جزئهِ ولا تخطئ في معرفتهما هما عند رؤيتها الافعال . وذلك خلاف ما تقرُّ بهِ من ان الضمير غير معصوم وخلاف الواقع بين البشر ايضًا اذ منهم من يعد بعض الافعال حسنة واجبة ممدوحة ومنهم من يعدّها قبيحة ممنوعة مذمومة كما مرَّ وعليهِ فمذهبك مخالفٌ لاقرارك وللواقع وبالتالي فهو فاسد

البديهي . اما الامر الاول فاسلمهُ واما الامر الثاني فلا يلزم كلهُ من قولي بل بعضهُ ولذلك اسلم

في البعض وأنكر البعض الآخر . فاسلّم ان الناس يدركون وجود الحسن والقبح في الافعال الادبيّة كما يدركون ان الكلّ اعظم من جزئهِ وانكر انهُ يلزم من ذلك ان يكونوا معصومين عن الخطإ في حكمهم على كل فعل أحسن هو ام قبيح . اما كونهم يدركون وجود الحسن والقبح في الافعال الادبيّة فظاهر من ان كلّ امّة تحت السماء تعدّ بعض الافعال قبيحًا وبعضها مليحًا بقطع النظر عن تعيين المليح والقبيح . فلو لم تكن الفباحة والملاحة قائمتين في الافعال الادبية ولو لم يكن عقل البشر قادرًا على ادراكها فيها لم يطلقوا وصف المليح على افعال والقبيح على غيرها . فحكم البشر كلهم بوجود المليح والقبيح في الافعال عمومًا دليل قاطع على انهم يدركون وجودها كما يدركون ان الكل اعظم من جزئهِ . وحكمهم هذا ظاهر في كتبهم وتواريخهم وعوائدهم واقوالهم وما شاكلها

ولكن ينبغي ان تعلم ان معرفتهم بوجود الحسن والقبح في الافعال الادبية على التعميم لا تستلزم معرفتهم بحسن كل فعلٍ او قبحهِ على التعيين معرفة معصومةً عن الغلط كما ادّعيت عليّ الّا اذا ثبت ان كل انسان يستعمل قوى عقلهِ حقّ استعمالها . واما اذا حملتهُ الاحوال على ان يستعمل قوى عقلهِ خلاف ما يستعملها غيرهُ فيختلف حكمهُ عن حكم غيرهِ ولكن لا يكون اختلاف حكمهِ دليلاً على عدم وجود المحكوم بهِ . ولايضاح ذلك اضرب هذا المثل : ان حرب البسوس التي ثارت بين قوم كليب وجساس قد جرت فعلاً على ما نعلم فلو فرضنا ان رجلاً او رجالاً انكروا ذلك وحكموا بان حرب البسوس لم تكن كان حكمهم يخالف حكمنا ولكنهُ لا يغير شيئًا من حقيقة حرب البسوس . فكما ان اختلاف الحكم في حرب البسوس فيها لا يوجب عدم حقيقتها كذلك اختلاف الناس في تعيين المليح والقبيح من الافعال لا يوجب عدم وجود هاتين الصفتين . على انهُ لو لم يكن لي من الادلّة شيء ما ذكرت واتفقنا كلانا ان ننظر في هذه القضية للوقوف على الحقيقة لوجدنا ان اكثر البشر متفقون في حكمهم على اكثر الافعال وقليلين يختلفون عنهم . فانت تقول انهُ لما كان قليلون من البشر لا يوافقون غيرهم في الحكم على الافعال بل ربما عاكسوهم كان ذلك دليلاً على انهُ لا يوجد قبح ولا حسن في الافعال وانما القبح والحسن فيها صفتان اضافيتان تختلفان بحسب اختلاف الناس في الزمان والمكان والاحوال والعوائد . واما اقول انهُ لما كان اكثر البشر متفقين على اكثر الافعال فبعدونها قبيحة ممتنعة او مليحة واجبة كان ذلك دليلاً على ان تلك الافعال قبيحة او مليحة في ذاتها لا بالنسبة الى حكمنا عليها وان المليح منها يبقى مليحًا واجبًا والقبيح يبقى قبيحًا ممتنعًا ولو زالت السموات والارض . فدليلك في الحكم هو اختلاف القليلين ودليلي اتفاق الاكثرين . فان كان لدليلك اقلّ قيمة فلدليلي اعظمها . اذا قال عشرة آلاف رجل من العقلاء ان هذا الشيء احمر اللون وقال رجل واحد بل هو اسود افيكون ذلك اللون اسود ام احمر . واما القليلون الذين يختلفون في حكمهم عن الاكثرين فلو تاملت اختلافهم لرايتهُ اختلافًا في الظاهر لا في الحقيقة .

فانهم لا يحللون ما يحرمهُ غيرهم الاَّ بعد ان يعتبروهُ من وجهٍ غير الوجه الذي يعتبرهُ منهُ غيرهم . فقد قيل ان اهل سبرطة كانوا يحللون السرقة ويمدحون السارق ولكنك لو سالتهم هل السرقة شيءٌ حسن في ذاتهِ او هل تمدحون السارق لانهُ سرق لاجابوك على الفور كلاَّ فان اختلاس مال الغير قبيح على كل حال والمختلس مذموم ونحن انما نمدح السارق على حذاقتهِ وتفننهِ في اساليب السرقة لا على انهُ يسلب الغير مالهم . ودليل ذلك انهم كانوا يذمون السارق اذا قُبض عليهِ وهو يسرق ويعاقبونهُ على السرقة . وكذلك الذين يقتلون اولادهم فانهم لا يستحسنون القتل في نفسهِ بل ينظرون اليهِ من حيث كونهِ وسيلة لنقل اولادهم من عالم الشقاء والتعب الى عالم السعادة والراحة وقس عليهِ . فلذلك ترى ان المنكرات التي يحللونها هي في اعتبارهم غير التي يحرّمها الآخرون وان كانت هي هي في الحقيقة

على انهُ مهما كان في قولي وقولك من الصحة او الفساد فكلنا متفقون على ان الناس يصفون بعض الافعال بالحسن ويحكمون بوجوب فعلها ويمدحون فاعلها ويصفون غيرها بالقبح ويحكمون بوجوب تركها ويذمون فاعلها . فان كنت لا تزال في ريب مما عللتُ فاتعليلك انت . اجبني كيف توصل الناس الى ان يميزوا بين الافعال ويعدوا بعضها مليحًا وبعضها قبيحًا . ولمَ يحكمون بوجوب فعل المليح منها ويمدحون فاعلهُ وبوجوب ترك القبيح منها ويذمون فاعلهُ . ولمَ يشعر الانسان بلذةٍ وانبساط في نفسهِ اذا عمل الواجب وبالم وانقباضٍ اذا عمل الممتنع (ستاتي البقيَّة)

قنوات الماء

الماء من اوّل لوازم الحياة وهو كثير على وجه الارض مثل الهواء والنور ولكن الصالح منهُ للشرب غير موجود في كل مكان بل لا بدَّ من تطلبهِ من نهر او عين او بير ولذلك ترى القبائل الرحّل تضرب في طلب المناهل حتى اذا وجدت مكانًا كثير الماء والكلا اقامت فيهِ ولم تبارحهُ الاَّ اذا الجأتها السنون او امتلكتهُ منها الاعداء . ولهذا السبب عينهِ بنى المتقدمون والمتاخرون اكثر مدنهم بقرب المناهل . ولكن لمَّا كانت شريعة النمو شاملة للمدن كشمولها للافراد كان المنهل او الينبوع الذي يكفي هذه المدينة الآن لا يكفيها بعد اعوام كثيرة . ولما كان اهالي المدن قد الجأتهم الحضارة الى الاستيطان ولا يستطيعون ان يضربوا في طلب الماء كالقبائل الرحّل فهم يجرّون الماء الى مدنهم من امد بعيد ولو اقتضى لجرهِ نفقات طائلة . وقد نجا الحضر هذا النحو في القرون الغابرة ولم يزالوا ينجونهُ حتى يومنا هذا . فاذا كان مصدر الماء اعلى من المدينة والطريق بينهما سهلاً خاليًا من الآكام والوهاد فلا صعوبة في جرّ الماء اليها لانهُ يجري من نفسهِ على كل سطح مائل ولو كان ميله قليلاً جدًّا واذا لم يكن الطريق خاليًا من الآكام والوهاد